مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107
مجلد 5 | عدد 2 | ديسمبر 2022 | ص.ص. 65-80

دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية تمالوس بولاية سكيكدة

وردة عطوي[1]، ابتسام عاشور[2]، أحسن طيار[3]*

[1] مدرسة مرجية حسين- سكيكدة (الجزائر)، attouiouarda@gmail.com
[2] بلدية تمالوس- سكيكدة (الجزائر)، achour-imane@live.fr
[3] جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة (الجزائر)، a.tiar@univ-skikda.dz

* أحسن طيار

تاريخ الاستلام: 2022/12/14 **تاريخ القبول: 2022/12/31** **تاريخ النشر: 2022/12/31**

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية بالتطبيق على بلدية تمالوس كدراسة حالة. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخراج مجموعة من البيانات ثانوية من ميزانية البلدية للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 وتم تحليلها. وخلصت الدراسة إلى أن الجباية المحلية لا تساهم في تمويل بلدية تمالوس إلا بشكل ضئيل وأن بلدية تمالوس تعتمد بشكل كبير في تمويل ميزانيتها على إعانات الدولة. وأوصت الدراسة بضرورة ترقية الجباية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق توازن مالي متكامل ومستمر.

الكلمات المفتاحية: جباية محلية، تمويل، جماعات محلية.
تصنيف (JEL): H71، H72.

Arsad Journal for Economic and Management Studies
P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107
Available online at: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628 | https://www.ajems.org
Volume 5 | Issue 2 | December 2022 | pp. 65-80

Role of local taxation in financing of local communities: case study of municipality of Tamalous in wilaya of Skikda

Ouarda Attoui[1], Ibtissam Achour[2], Ahcène Tiar[3]*

[1] Mardjia Hocine school (Ageria), attouiouarda@gmail.com
[2] Tamalous municipality (Algeria), achour-imane@live.fr
[3] Université 20 Aout 1955- Skikda (Algeria), a.tiar@univ-skikda.dz

* Ahcène Tiar

Received: 14/12/2022 ***Accepted: 31/12/2022*** ***Published: 31/12/2022***

Abstract:

The study aimed to highlight the role of local taxation in financing local communities by studying the case Tamalous municipality in the wilaya of Skikda. To achieve this aim a set of secondary data were derived from the municipal budget of Tamalous municipality for the period from 2018 to 2021 and analysed. The study concluded that the contribution of local taxation in financing of Tamalous municipality is minimal and relies heavily on state subsidies in financing its budget. The study recommended the need to upgrade local taxation in order to provide local communities with the financial means that allow them to achieve an integrated and continuous financial balance.

Keywords: Local Taxation, Financing, Local Communities.
JEL classification: H71, H72.

1. مقدمة

تكتسي الجماعات المحلية خاصة البلدية أهمية كبرى، باعتبارها الهيئة القاعدية الأولى التي يلجأ إليها المواطن وهذا بحكم تعاملها المباشر معه في حل مشاكله، والعمل على تحقيق سياسة الدولة ومسؤوليتها على النهوض بالتنمية المحلية، وهذا كله باعتبار البلدية رمزا قاعديا للدولة، وتمثل وزنا شعبيا عن طريق المنتخبين. وحتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بمهامها منح لها المشرع شخصية قانونية ومالية مستقلة، ولكي يكتمل هذا الاستقلال يلزم الجماعات المحلية موارد ذاتية حتى تتمكن من القيام بوظائفها المتعددة بما يخدم أهداف التنمية. وتعتبر الجباية المحلية أهم هذه الموارد، والتي تتكون من جملة الضرائب والرسوم المختلفة التي تشترك في تأسيس وعائها الضريبي ومراقبتها وتحصيلها عدة أطراف أهمها: المصالح الجبائية والبلدية وخزينة الدولة.

مشكلة الدراسة

أمام العجز المزمن للعديد من البلديات على مستوى الوطن المسجل سنويا، حيث بلغ عدد البلديات التي سجلت عجزا في ميزانيتها 1200 بلدية سنة 2008، وكانت الدولة تتدخل دوما عن طريق إعانات مالية مركزية خصوصا من قبل الصندوق المشترك للجماعات المحلية لتغطية هذا العجز. ويعود هذا العجز إلى العديد من الأسباب أهمها النمو السريع لنفقات البلديات الناتج بدوره عن تعدد المهام الموكلة للبلديات مقابل مواردها المحدودة، وضعف التأطير وسوء التسيير، والتقسيم الإداري العشوائي حيث هناك بلديات حضرية وغنية مقابل بلديات نائية وفقيرة، واستئثار الدولة بالحصة الكبيرة من الإيرادات الجبائية (بلجيلالي، 2010، ص 232). بالإضافة إلى عدم إشراك الجماعات المحلية في التحصيل الضريبي أو تحديد الوعاء الضريبي وانحصاره في يد السلطة المركزية فقط (صياف، 2018، ص 278) والغش والتهرب الضريبي. ونظرا لأهمية الجباية المحلية في التخفيف من هذا العجز المالي، جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على دور الجباية المحلية في تمويل بلدية تمالوس بولاية سكيكدة كدراسة حالة عن الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الجباية المحلية في تمويل بلدية تمالوس بولاية سكيكدة؟

هذا التساؤل تنبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الأهمية النسبية للموارد الجبائية لبلدية تمالوس مقارنة بالموارد الأخرى؟
2. ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات بلدية تمالوس؟
3. ما مدى أهمية الإيرادات الجبائية المحصلة كليا مقارنة بالإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لبلدية تمالوس؟
4. هل تقوم بلدية تمالوس بالتحصيل الكلي للضرائب والرسوم المحلية المقررة قانونا؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. الموارد الجبائية لبلدية تمالوس ضئيلة مقارنة مع الموارد الأخرى.
2. مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات بلدية تمالوس بولاية سكيكدة ضئيلة.
3. استئثار الدولة بالحصة الكبيرة من الإيرادات الجبائية يجعل من الموارد الجبائية المحصلة كليا لبلدية تمالوس ضعيفة مقارنة بالإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لصالح البلدية.
4. تؤدي مجموعة من العوامل منها التشريعات المنظمة للجباية المحلية وتقاعس الإدارة الضريبية والفاعلين في البلدية والتهرب الضريبي إلى عدم التحصيل الجبائي الكلي في بلدية تمالوس.
5.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- معرفة أهم مصادر تمويل بلدية تمالوس، ومدى الأهمية النسبية للموارد الجبائية ضمنها.
- تقييم أمدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل بلدية تمالوس.
- تشخيص الأسباب والعوامل التي تحد من تحصيل الضرائب والرسوم في بلدية تمالوس.
- التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي من شأنها زيادة مساهمة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور المحوري الذي تلعبه الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، خاصة منها البلديات. كما تعود أهيمتها إلى أهمية نتائج الدراسة بالنسبة لمسيري بلدية تمالوس بصفة خاصة والجماعات المحلية والدولة بصفة عامة من أجل تفادي النقائص وتعزيز دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. الجماعات المحلية في الجزائر

عرفت الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية، الجماعات المحلية بأنها: " تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة ودون مستوى الولاية أي الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفدرالية المركبة" (صابور وبن ساعد، 2018، ص 142).

كما عرفت الجماعات المحلية بأنها: "عبارة عن منطقة جغرافية، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية، لذا تعددت تسمياتها فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وسميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، وسميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة. كما يطلق عليها الحكم المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية، كما سميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان" (سبتي وآخرون، 2019، ص 202).

أما في الجزائر فيعود ظهور عبارة الجماعات المحلية لأول مرة بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947، والتي تنص على أن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات. أما المشرع الجزائري فيعرفها على أنها هيئات مستقلة يطلق عليها مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة، وتعرف كذلك بالبلديات والولايات (جلالي، 2022، 349).

وتعرف البلدية حسب المشرع الجزائري بأنها: "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون، وتمارس البلدية صلاحيتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب قانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه (قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، 2011).

أما الولاية فقد عرفها المشرع الجزائري بأنها: " الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين (قانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، 2012).

2.2. المصادر المالية للجماعات المحلية في الجزائر

تتنوع مصادر التمويل الخاصة بالجماعات المحلية في الجزائر بين مصادر داخلية وأخرى خارجية:

1.2.2. المصادر المالية الداخلية:

أولا: الموارد المالية غير الجبائية: تتكون الموارد المالية غير الجبائية للجماعات المحلية أساسا من عائدات أملاك الجماعات المحلية وموارد الاستغلال والمشروعات المشتركة للجماعات المحلية:

أ. مداخيل أملاك الجماعات المحلية: تتوفر الجماعات المحلية على مجموعة من الممتلكات سواء كانت عقارية أو منقولة، باعتبارها ذات شخصية معنوية جاز لها التصرف في ممتلكاتها بالخصوص إيجار العقارات، حقوق الطرقات...الخ، وتشكل نسبة ضئيلة من إيرادات التسيير (بن قري وزرزار، 2020، ص 94).

ب. موارد الاستغلال: يتمثل مورد الاستغلال فيما تجنيه الجماعات المحلية من استغلال مرافقها وبعض المراكز بتقديم مختلف الخدمات للجمهور مقابل مبالغ رمزية، ومن بين الخدمات التي يمكن أن نتحصل من خلالها على بعض الأموال نذكر: رسوم الأرصفة العمومية التي يستفيد منها أصحاب المحلات، حقوق تسليم العقود الإدارية (تياب، 2010، 31).

ج. المشروعات المشتركة للجماعات المحلية: يمكن للجماعات المحلية أن تؤسس فيما بينها مشاريع ومؤسسات مشتركة تحقق لها النفع العام، وتمثل أرباح وفوائد هذه المشاريع والمؤسسات إيرادات هامة للهيئات الإقليمية تمكنها من تغطية نفقات تسييرها وتجهيزها (مرغاد، 2005، ص 235).

ثانيا: الموارد المالية الجبائية: تتوفر الجماعات المحلية على موارد جبائية ذات أهمية في ميزانيتها، وتتكون من مداخيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتتمثل هذه الضرائب والرسوم أساسا في الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري ورسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الذبح، الضريبة على الممتلكات...الخ.

2.2.2. المصادر المالية الخارجية: تلجأ الجماعات المحلية عند الضرورة للبحث عن مصادر أخرى للتمويل إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية كافة حاجات سكانها، تسمى هذه الموارد بالموارد الخارجية تتمثل فيما يلي (خنفري، ص. ص 37-38):

أ. الإعانات الحكومية: غالبا ما تمنح الدولة مساعدات مالية للجماعات المحلية موجهة لتغطية نفقاتها تسمى بالإعانات. تؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

ب. التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد الجماعات المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون، إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

ج. القروض: تمثل القروض مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات الإقليمية عندما تعجز عن تغطية نفقاتها والتزاماتها. فالقروض المحلية تستعمل في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات، وتعجز موارد الميزانية عن تغطيتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على المستوى المحلي أن تلجأ إلى الاقتراض دون إذن من الحكومة، وهذه القروض تكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

3.2.2. الصندوق المشترك للجماعات المحلية: رغم تنوع التمويل وتعدد مصادره سواء على مستوى التمويل الداخلي أو على مستوى التمويل الخارجي للجماعات المحلية، إلا أن الواقع يثبت الوضع المالي المتدهور الذي تعاني منه العديد من بلديات الوطن، هذا الواقع جعل المشرع الجزائري ينشأ أسلوب تمويل جديد سمي بالصندوق المشترك للجماعات المحلية، وهو مؤسسة مالية عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ لخدمة الجماعات المحلية بموجب المرسوم رقم266/86 بتاريخ 1986/11/04 والمتضمن تنظيمه وطريقة توزيعه العادل للأموال بين البلديات (بريق وبن زغبي، 2018، ص 251).

يدفع الصندوق المشترك للجماعات المحلية للبلديات إعانات مالية، توجه لقسمي التسيير والتجهيز لتغطية النفقات الإجبارية كأولوية، أو لمواجهة وضعية مالية صعبة أو غير متوقعة، كما يتكفل صندوق الجماعات المحلية للضمان بتعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الإيرادات (لحول، 2017، ص 198).

3.2. الجباية المحلية في الجزائر

يقصد بالجباية: "مجموعة الضرائب والرسوم التي يلزم بأدائها رعايا الدولة في زمن محدد للسلطة العامة سواء كانت مركزية أو محلية" (العامري، 2007، ص 25).

أما الجباية المحلية فتعرف بأنها: "مجموعة الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخلاصها بواسطة إدارتها الجبائية مباشرة من لدن الملزمين بأدائها أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة" (بن الشيخ ولعفيفي، 2018، ص 59).

وقد أنشأ المشرع الجزائري العديد من الضرائب والرسوم التي تستفيد منها البلديات، وذلك في مختلف القوانين المالية والجبائية، وتعتبر هذه الضرائب والرسوم غير متجانسة فلكل رسم أو ضريبة مجال تصنيف خاص به، ويمكن تصنيف مكونات الجباية المحلية حسب درجة استفادة البلدية منها كما يلي:

1.3.2. الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة البلدية: هي الرسوم والضرائب التي توجه عائدتاها كلها لفائدة البلدية وتتمثل فيما يلي:

أ. الرسم العقاري: هو عبارة عن ضريبة تأسست بموجب الأمر 67/83 المؤرخ في 1967/06/02، ويؤسس هذا الرسم على كل الملكيات المبنية والملكيات غير المبنية، غير أنها تعفى من الرسم العقاري الملكيات التابعة للدولة والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية التعليمية والصحية ذات المنفعة العامة والأراضي التي تشغلها السكك الحديدية، والبنايات المهددة بالانهيار التي اتخذت فيها مقررات الهدم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي. وتتحدد قيمتها من خلال القيمة الايجارية الجبائية والمحددة طبقا للمساحة (المتر المربع) وحسب المنطقة (شنوف، 2014، ص 67).

ب. رسم التطهير: تم إنشاء هذا الرسم بموجب القانون رقم 12/80 المؤرخ في 1980/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1981 والمعدل بموجب قانون المالية لسنة 1993 (شطيبي، 2016، ص 172). وهو يشمل رسم رفع القمامات ورسم التطهير (تسعيرة الماء) والمتعلق بصب المياه في المجاري (سالمي ورقي، 2017، ص 107).

ج. رسم الإقامة: أسس هذا الرسم غير المباشر سنة 1996 لصالح البلديات أو التجمعات البلدية المصنفة كمحطات سياحية، مناخية، هيدرو معدنية، استحمامية أو مختلطة. ويخصص ناتج رسم الإقامة للحفاظ على المعالم والآثار الطبيعية والتاريخية وأشغال تجميل القدرات السياحية للبلدية. ويحصل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة من أجل إيواء الأشخاص الذين يعالجون أو السياح المقيمين في المحطات، ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية البلدية (خنفري، 2011، ص ص 105-106).

د. الرسم على الحفلات والأفراح: يؤسس هذا الرسم في المناطق التي تنظم فيها احتفالات الأفراح العائلية مع الموسيقى، ويكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة لهذا الغرض، ويدفع بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية وذلك قبل بداية الحفل (لحول، 2017، ص 192).

هـ. الرسم على الذبح: وهو رسم غير مباشر يفرض على ذبح الحيوانات للاستهلاك وعلى اللحوم المصدرة والمستوردة كذلك، وتحدد قيمته على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي، ويختلف السعر حسب ما إذا كان اللحم محليا أو مستوردا (خنفري، 2011، ص 104).

و. الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية: يفرض هذا الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية والحاملة للطابع الإنساني، ويخص الأصناف التالية: الإعلانات على الأوراق العادية والمطبوعة والمخطوطة باليد، والاعلانات المدهونة والمعلقة في مكان عمومي، والاعلانات المضيئة (معمر، 2018، ص 88).

ز. الرسم على الرخص العقارية: تم استحداث هذا الرسم بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000، ويطبق هذا الرسم على الرخص العقارية عند تسليمها، ويشمل: رخص البناء، ورخص تقسيم الأراضي، ورخص الهدم، وشهادات المطابقة والتجزئة والتعمير (جلالي، 2022، ص 353).

2.3.2 الرسوم والضرائب الموجهة جزئيا لفائدة البلدية: هي الرسوم والضرائب التي يوجه جزء من عائداتها لفائدة البلدية وتتمثل فيما يلي:

أ. الرسم على النشاط المهني: تم استحداث هذا الرسم سنة 1996، وجاء ليحل محل الرسم على النشاط التجاري والصناعي والرسم على نشاط المهن غير التجارية. يستحق هذا الرسم على رقم الأعمال الذي يحققه المكلفون بالضريبة في الجزائر، والذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في إطار الأرباح المهنية أو الضريبة على أرباح الشركات (جلالي، 2022، ص 353).

ب. الرسم على القيمة المضافة: تم استحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهو يفرض على الانفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي، ويتم تطبيقه على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون والمبيعات والتسليمات على حالتها الأصلية من المنتجات والبضائع المستوردة والمنجزة والمبيعات التي يقوم كل من تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار وأداء الخدمات إلى جانب كل الأشغال العقارية والمتاجرة...الخ (شطيبي، 2016، ص 174).

جـ. الضريبة الجزافية الوحيدة: تم استحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 (شطيبي، 2016، ص 173) لتحل محل النظام الجزافي السابق، الذي كان يشمل الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة (جلالي، 2022، ص 353).

د. الضريبة على الأملاك: عوضت ضريبة التضامن التي كان جاري العمل بها حتى سنة 1989، وتم استحداثها بموجب قانون المالية لسنة 1993 (شطيبي، 2016، ص 173). وتفرض هذه الضريبة على مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي يملكها كل من الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر وذلك بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر وخارجه والأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر بالجزائر ولكن لديهم أملاك بالجزائر (شنوف، 2014، ص 69).

هـ. الرسوم البيئية: تم تأسيس الرسوم البيئية في الجزائر من خلال المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992، وتفرض على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، وتتمثل في: رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و / أو الخطرة، ورسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة، الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي تبعا لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني (جلالي، 202، ص 354).

4.2. الدراسات السابقة

دراسة (مداني، 2002): هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر من خلال دراسة حالة بلدية الدار البيضاء. وقد توصلت الباحثة إلى أن موارد الضرائب تقوم بتسهيل عملية تسيير الحاجات المحلية ماليا، حيث تبين أن الجماعات المحلية ليس لها مصدر تمويلي آخر غير الضرائب المحلية باستثناء تلك الإيرادات الضئيلة جدا.

دراسة (لعرج وآخرون، 2014): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وهذا من خلال دراسة حالة بلدية عين فزة بولاية تلمسان خلال الفترة 2009-2011. وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير للبلدية محل الدراسة معتبرة حيث بلغت نسبة 90.28% سنة 2010.

دراسة (بلواضح، 2016): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية من خلال دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007-2014، وتوصلت إلى أهم النتائج التالية: عجز الجماعات المحلية على تنفيذ واجباتها وتلبية حاجيات مواطنيها نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية المحلية بالنظر إلى الخدمات المتزايدة، وبعض الضرائب والرسوم المحلية قديمة ولم تعدل أو تحين إلى اليوم.

دراسة (بابا ومكي، 2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجباية المحلية في ميزانية الجامعات المحلية من خلال دراسة حالة بلدية مستغانم خلال الفترة 2009-2012. وخلصت الدراسة على أن الموارد الجبائية تشكل أهم موارد بلدية مستغانم حيث بلغت 92,72% سنة 2012.

دراسة (بريق وبن زغيبي، 2018): هدفت الدراسة إلى معرفة هل الموارد المحلية للجماعات المحلية الإقليمية في الجزائر كافية لمواجهة متطلبات المواطن المتزايدة، وهل بإمكانها توفير الغلاف المالي اللازم في مقابل صلاحيات متنوعة وعديدة لكل من البلدية والولاية، وقد توصلت إلى أنه ورغم تعدد مصادر التمويل المحلي على مستوى الجماعات المحلية، إلا أنها تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها خاصة في ظل التزايد المستمر لحاجيات المواطن والتي تتطلب بدورها أغلفة مالية قد تعجز الجماعات المحلية عن توفيرها، كما أن أغلب الاعتماد في إعداد ميزانية البلديات يقوم على إعانة وتدخل الدولة.

دراسة (صابور وبن ساعد، 2018): هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل الإيرادات الضريبية ومساهمتها في ميزانية بلدية دراية خلال الفترة 2013-2015. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: الوضعية المالية المتأزمة التي تعرفها بلدية دراية تعود بالدرجة الأولى إلى قلة الموارد المالية (خاصة الجبائية منها) حيث أن أغلبية الضرائب والرسوم التي تحصلها البلدية ذات مردود ضعيف وهذا راجع إما لمحدودية وعائها الضريبي أو قلة المكلفين بها. بالإضافة إلى الإعفاءات والتهرب والغش الضريبي.

دراسة (بن قري وزرزار، 2020): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية العجز المالي للجماعات المحلية من خلال دراسة حالة ميزانية بلدية برج الغدير لسنة 2018، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أحد أسباب العجز المسجل في ميزانية البلدية سببه النّمو السريع لنفقات البلدية، وكذلك التعديلات القانونية التي أضافت على كاهل البلدية مهام ومسؤوليات لم تكن موجودة من قبل، وكذلك عدم التقيّد بالاعتماد المالي المفتوح انطلاقا من فكرة أن الدولة ستتدخل لسد هذه الفجوة المالية بتقديم إعانات.

دراسة (بن خزناجي وقايدي، 2020): هدفت الدراسة إلى توضيح دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال التطبيق على بلدية برج بوعريريج خلال الفترة (2014-2018). وقد خلصت الدراسة إلى أن حصيلة الجباية المحلية عرفت تطورا إيجابيا بعد الإصلاحات مما جعلها تشكل مورد هام من موارد الميزانية العمومية حيث تجاوزت تغطيتها لنصف نفقات لبلدية برج بوعريريج.

دراسة (ريغي وزيتوني، 2022): هدفت الدراسة إلى إيجاد سبل وآليات لتفعيل دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجامعات المحلية في الجزائر من خلال القيام بدراسة تحليلية تقييمية لميزانية البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2015-2020. وخلصت هذه الدراسة إلى ضعف مساهمة الجباية المحلية في تمويل البلديات محل الدراسة، حيث شكلت 21% من مجموع موارد البلديات، ولم تغط سوى 36% من نفقاتها.

دراسة (جلالي، 2022): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الجباية المحلية في الجزائر ومدى مساهمتها في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، وهذا اعتمادا على دراسة حالة لعينة من بلديات ولاية تلمسان. وقد توصلت الدراسة إلى أن مردود الجباية المحلية يبقى دون المستوى المطلوب الذي يضمن التمويل الكافي لمالية الجماعات المحلية، حيث أن هناك تباين في مداخيل الضرائب والرسوم التي تستفيد منها ميزانيتها، فتلك التي يتم جبايتها من طرف مصالح الضرائب تحقق إيرادات أكبر من تلك التي يتم تحصيلها ذاتيا، ما يفرض عليها تبني استراتيجية واضحة المعالم تساعدها على زيادة إيراداتها.
دراسة (Safir & Chachoua, 2022): هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال دراسة وتحليل بيانات ميزانية مجموعة من ست بلديات بولاية البويرة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2018 إلى جوان 2018. وخلصت الدراسة إلى ضعف الموارد الجبائية لأغلبية البلديات المدروسة، ولجوء هذه البلديات إلى إعانات الدولة مما يؤثر على استقلاليتها المالية.

يتضح مما سبق اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوع الدراسة واختلافها معها في مكان الدراسة، كما اتضح أنه وبالرغم من اتفاق أغلب الدراسات السابقة حول نتيجتها النهائية وهي ضعف دور أو مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات إلا أن هناك بعض الدراسات توصلت إلى أن مساهمة الجباية المحلية كانت معتبرة في ميزانية البلديات المدروسة. لهذا أتت دراستنا كمحاولة للتأكد من أن بلدية تمالوس سوف تتبع القاعدة أم تشذ عنها.

3. منهجية الدراسة (الطريقة والأدوات)

بهدف معالجة إشكالية الدراسة، والاجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث أنه يعتبر من أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وقد استندت الدراسة إلى أسلوبين: أحدهما نظري ويتم عن طريق مراجعة واستشارة عدد من المصادر الثانوية من كتب ومقالات وبحوث منشورة في دوريات علمية ورسائل جامعية ودراسات خاصة قدمت في مؤتمرات وندوات علمية. والأسلوب الأخر ميداني عن طريق دراسة الضرائب والرسوم المحصلة في بلدية تمالوس بولاية سكيكدة وتقييم مدى مساهمتها في تمويل ميزانيتها. كما اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية مستمدة من الحساب الإداري لبدلية تمالوس خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2018 إلى 2021. حيث قمنا بتحليل هذه البيانات بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة أساسا في النسبة المئوية.

4. نتائج الدراسة (التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

1.4. تطور الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

يوضح الجدول التالي مدى تطور مبالغ الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس خلال سنوات الدراسة:

الجدول 1. تطور الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

السنوات	2018	2019	2020	2021
المبالغ (دج)	32.670.522,00	31.410.522,00	27.471.624,00	35.222.665,00
نسبة تغير الإيرادات (%)	/	-4,01	-14,33	+22

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس

يتضح من الجدول رقم (1) أن الإيرادات الجبائية غير مستقرة خلال فترة الدراسة، فبعدما قدرت سنة 2018 بـ 32.670.522,00 دج، انخفضت سنة 2019 إلى 31.410.522,00 دج أي بنسبة 4,01% لتواصل الانخفاض سنة 2020 حيث قدرت بـ 27.471.624,00 دج أي بنسبة 14,33%، لتعاود الارتفاع في سنة 2021 حيث بلغت 35.222.665 دج وذلك بنسبة 22%.

ثانيا: الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية مقارنة بالإيرادات الأخرى للبلدية خلال الفترة (2018-2021)

نبين هنا مساهمة كل نوع من أنواع الإيرادات المختلفة في تمويل ميزانية بلدية تمالوس خلال سنوات الدراسة والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 2. مقارنة الموارد الناتجة عن الجباية مع الإيرادات الأخرى خلال الفترة (2018-2021)

		2018	2019	2020	2021
مجموع الإيرادات (دج)		1.203.659.209,32	1.196.557.857,51	1.290.074.488,74	1.322.331.290,96
الإيرادات الجبائية	المبالغ	32.670.522,00	31.410.522,00	27.471.624,00	35.222.665,00
	النسبة	%2,71	%2,63	%2,13	%2,66
الإعانات	المبالغ	1.154.446.433,32	1.148.471.172,51	1.243.779.181,41	1.255.724.825,96
	النسبة	%95,91	%95,98	%96,41	%94,96
موارد ممتلكات البلدية	المبالغ	13.851.554,00	14.266.263,00	13.991.333,33	27.434.900,00
	النسبة	%1,15	%1,19	%1,08	%2,07
ناتج الاستغلال	المبالغ	2.690.700,00	2.409.900,00	4.832.350,00	3.948.900,00
	النسبة	%0,22	%0,20	%0,37	%0,30

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

يتضح من الجدول رقم (02) أن بلدية تمالوس تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على الإعانات (إعانات التسيير والتجهيز)، وبشكل ثانوي على الإيرادات الجبائية. حيث أن نسبة الإعانات (تسيير وتجهيز) بالرغم من عدم ثباتها من سنة لأخرى إلا أنها لم تقل عن 94%، حيث كانت أكبر نسبة سنة 2020 وهي 96.41% وأقل نسبة سنة 2021 بـ 94.96%. أما الموارد الجبائية فتساهم ضمن تمويل بلدية تمالوس مساهمة ضئيلة جدّا، حيث كانت نسب المساهمة متقاربة جدّا، ففي سنة 2020 كانت أدنى مساهمة بـ 2,12% وأعلى مساهمة في سنة 2018 بـ 2,71%. ويعود سبب ارتفاع مبالغ الإعانات المقدمة للبلدية إلى نقص قيمة الإيرادات الجبائية ومحدودية موارد ممتلكاتها، وعدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، والغرض من هذه الإعانات هو تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتدعيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلدية واستمراريتها، وتجنب حدوث عجز في ميزانية البلدية.

أما موارد ممتلكات البلدية، فقد مولت في أحسن الأحوال نسبة 2,07% من إيرادات البلدية وكان ذلك سنة 2021، بينما لم تتجاوز نسبة 2% لباقي سنوات الدراسة، ومساهمتها على غرار الموارد الجبائية ضعيفة جدا في تمويل البلدية، وذلك نظرا لعدم توفرها على ممتلكات كافية تذر عليها أرباحا.

وفي الأخير نجد أن نسب ناتج الاستغلال في تمويل إيرادات البلدية ضعيفة جدّا هذا إن لم نقل معدومة، فهي لم تتخطى نسبة 0,5%، وهذا يرجع إلى عدم استغلال البلدية لمرافقها العمومية بشكل حسن.

وفي باب الهبات والوصايا والقروض، فنلاحظ عدم تسجيل أي اعتماد مالي فيها طيلة سنوات الدراسة، وهذا يدل على عدم وجود تضامن من أي جهة كانت تجاه البلدية، رغم وجود الكثير من أصحاب المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال، وهنا نشير إلى أن ما يتم تقديمه من هبات ووصايا في شكل نقدي من طرف مختلف الجماعات المانحة لا يظهر ضمن ميزانية البلدية.

بناء على النتائج السابقة فقد تم اثبات الفرضية الأولى.

ثالثا: مدى مساهمة الإيرادات الجبائية لبلدية تمالوس في تغطية نفقاتها

لتقدير مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير من جهة، وتغطيتها لإجمالي النفقات من جهة أخرى، نورد الجدول الموالي:

الجدول 3. نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات بلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

	2018	2019	2020	2021
نفقات التسيير (دج)	341.474.528,94	373.879,546,36	393.105.563,46	355.558.585,13
نفقات التجهيز (دج)	103.370.129,45	113.496.736,31	166.325.720,39	198.288.598,21
مجموع النفقات (دج)	444.844.658,39	487.376.282,67	505.431.283,85	553.847.183,34
الإيرادات الجبائية (دج)	32.670.522,00	31.410.522,00	27.471.624,00	35.222.665,00
نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات التسيير	%9,56	%8,40	%8,10	%9,90
نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات	%7,34	%6,44	%5,43	%6,35

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات التسيير ضعيفة جدّا، حيث أن أعلى نسبة تغطية كانت سنة 2021 بنسبة 9,90%، وأدنى نسبة تغطية كانت سنة 2020 بنسبة 8,10%. ما نستخلصه من هذه النتائج أن الإيرادات الجبائية بعيدة كل البعد على أن تغطي نفقات التسيير.

أما بالنسبة للنفقات الإجمالية، فيتضح من الجدول رقم (03) أن نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لإجمالي النفقات ضعيفة جدّا كذلك، حيث كانت أعلى نسبة هي 7,34% سنة 2018، وأدنى نسبة هي 5,43% سنة 2020.

بناء على ما سبق فقد تم إثبات الفرضية الثانية.

رابعا: الضرائب والرسوم المحصلة كليا وجزئيا وغير المحصلة كليا لصالح بلدية تمالوس

يلخص الجدول رقم (04) الضرائب والرسوم المحصلة كليا من طرف بلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021):

الجدول 4. الإيرادات الجبائية المحصلة كليا لبلدية تمالوس بصفة كلية خلال الفترة (2018-2021)

الرسوم	2018	2019	2020	2021
الرسم العقاري (دج)	6.930,00	14.199,00	4.185,00	70.045,00
رسم التطهير (دج)	00,00	1000,00	6.000,00	23.894,00
رسم الحفلات والأفراح (دج)	648.000,00	670.500,00	631.500,00	708.000,00
رسوم وضرائب أخرى (دج)	1.918.670,00	4.948.454,00	2.026.798,00	4.421.768
المجموع (دج)	2.573.600,00	5.634.149,00	2.668.483,00	35.222.665,00
الإيرادات الجبائية (دج)	32.670.522,00	31.410.522,00	27.471.624,00	35.222.665,00
النسبة المئوية	%7.88	%17.94	%9.72	%14.84

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018-2021)

يشير الجدول رقم (04) إلى أن الضرائب والرسوم التي تستفيد منها بلدية تمالوس بصفة كلية ضعيفة جدّا مقارنة مع الإيرادات الجبائية، حيث لم تتعدى نسبة 18% في أحسن الأحوال.

كما يمكن أن نلاحظ من الجدول (04) أن هناك بعض الضرائب والرسوم لم تدرج ضمن الحساب الإداري للبلدية خلال سنوات الدراسة، وذلك إما لعدم وجودها أو توجيهها إلى حساب تخصيص خاص، وهي:

رسم الإقامة: غير موجود باعتبار أن بلدية تمالوس تفتقر إلى وجود فنادق وكذا مركبات سياحية وحمامات معدنية لأن هذا الرسم تم فرضه لفائدة البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو هيدرومعدنية أو استجمامية ويمكن إحياء هذا الرسم باعتبار بلدية تمالوس محطة سياحية تحوز على شاطىء "واد بيبي" والذي يعد مكسب لتنشيط السياحة بالبلدية.

رسم السكن: منذ تأسيسه سنة 2003 وهو يوجه للبلديات دون سواها ويتم تحصيله من طرف سونلغاز بإدراجه في وصولات الكهرباء والغاز المستحقة على الأفراد، لكن بالرجوع إلى الحسابات الإدارية للبلدية لم نجد له أي أثر للفترة محل الدراسة، وهذا ما يؤكد فرضية توجيهه إلى حساب تخصيص خاص ليعاد توزيعه على البلديات عن طريق إعانات ومساهمات.

الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية: هذا الرسم صفر دينار على مستوى بلدية تمالوس، على الرغم أن البلدية بها كتلة لا بأس بها من العيادات الخاصة ومكاتب للمهنيين والحرفيين. وترجع أسباب انعدام هذا الرسم إلى غياب رقابة أعوان البلدية على الملصقات للإعلانات والألواح الإشهارية والمهنية بمختلف شوارعها ومحطاتها، وعدم متابعة عملية التحصيل لهذا الرسم على المكلفين الخاضعين، وانعدام الوعي الضريبي لدى المكلفين الخاضعين لهذا الرسم، وتهربهم من تسديده لدى المصالح البلدية، وعدم التصريح بالإعلانات الإشهارية، وسوء الاستغلال والتسيير من طرف المسؤولين، وعدم تفعيل تطبيق النصوص القانونية وكذلك عدم اللجوء إلى التحقيق الميداني على هذه الفئة المكلفة بالضريبة من طرف مصالح البلدية.

أما الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لصالح لدية تمالوس خلال الفترة (2018–2021)، فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (05):

الجدول 5. الإيرادات الجبائية المحصلة جزئيا لبلدية تمالوس بصفة كلية خلال الفترة (2018–2021)

الرسوم	2018	2019	2020	2021
الرسم على النشاط المهني (دج)	13.633.332,00	12.071.332,00	12.299.942,00	15.449.285,00
الرسم على القيمة المضافة (دج)	473.543,00	1.062.250,00	511.786,00	897.445,00
رسم الذبح (دج)	1.420.810,00	966.666,00	2.110.544,00	713.423,00
الضريبة الجزافية الوحيدة (دج)	14.569.035,00	11.676.123,00	9.880.869,00	12.938.803,00
المجموع (دج)	30.096.720,00	25.776.371,00	24.803.141,00	29.998.958,00
الإيرادات الجبائية (دج)	32.670.522,00	31.410.522,00	27.471.624,00	35.222.665,00
النسبة المئوية	%92,12	%82,06	%90,28	%85,16

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018–2021)

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن الضراب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة بلدية تمالوس خلال فترة الدراسة تحوز حصة الأسد من الإيرادات الجبائية للبلدية حيث تصل أعلى نسبة إلى 92.12% وذلك سنة 2018، وأن الرسم على النشاط المهني يساهم بنسبة كبيرة في تمويل إيرادات البلدية ولكن بصفة جزئية تليها الضريبة الجزافية الوحيدة.

وعلى غرار الضرائب والرسوم المحصلة كليا لصالح البلدي، هناك بعض الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لصالح البلديات، لم تقم بلدية تمالوس بتحصيلها، وهي:

الضريبة على الأملاك: على الرغم من تعدد سكان بلدية تمالوس ووجود أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال، إلا أننا لم نجد ولا دينار واحد يتم تحصيله من هذا الرسم، نظرا لغياب الإحصائيات الدقيقة لهذه الفئة والرقابة عليها، وعدم قيامهم بالتصريح بالممتلكات وهو يعتبر تهربا ضريبيا يعاقب عليه القانون.

الرسوم البيئية: لا أثر لهذه الرسوم على مستوى إيرادات البلدية، وهو مهمل تماما من طرف الأعوان المكلفين بالتحصيل أولا ومن طرف الدولة ثانيا. فبالرغم من صدور قانون المالية لسنة 2022 والذي يتضمن تأسيس جباية محلية لم يتطرق لهذه الرسوم بتاتا.

الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخيل العقارية: لا أثر لهذه الضريبة على مستوى إيرادات البلدية على الرغم مما تعرفه بلدية تمالوس من حركة تجارية وما يتطلبه ذلك من عمليات تأجير للعقارات المبنية أو أجزاء منها، مثل البيوت المخصصة للسكن، المصانع، المخازن، المكاتب،....الخ وايجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها، إلا أنه ولا دينار واحد محصل من هذا الرسم، وهذا راجع إلى الإهمال الكبير للأعوان المكلفين بالتحصيل الجبائي وكذلك إهمال المسؤولين والرقابة على أعوانهم المكلفين بعملية التحصيل لمختلف الرسوم. بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوعاء الضريبي والمكلفين الخاضعين لهذا الرسم، وعدم التنسيق وتنظيم عملية التحصيل المتعلقة بهذا الرسم بين مصلحة الضرائب والجماعات الإقليمية، وعدم التصريح بعمليات الإيجار للمكلفين بالضريبة وبالتالي يصعب على الإدارة الجبائية تحديد هذا النوع من المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، فلاحظنا الكثير من السكنات والمحلات والمخازن تؤجر بدون عقد إيجار للتملص من دفع الضريبة، وكذلك قاعات حفلات في حين أنها تعمل بدون ترخيص وسجل تجاري يسمح لها بمزاولة نشاطها، وهنا يظهر غياب رقابة مصلحة الضرائب.

الرسم على تعبئة الدفع المسبق: بالرغم من أنه تم فرضه مؤخرا إلا أنه لا يوجد له حصة في ميزانية البلدية، وهنا يتبين لنا الإهمال الكبير للجماعات المحلية في تحصيل بعض الضرائب والرسوم وعدم متابعة تطور القوانين، وقد يكون السبب عدم تحصيل المبالغ لهذه الضرائب والرسوم أنها توجه إلى حساب تخصيص خاص لدى ميزانية الدولة، ليعاد توزيعه على البلديات عن طريق إعانات.

وبناء على النتائج السابقة تم إثبات الفرضيتين الثالثة والرابعة.

5. خلاصة (نتائج وتوصيات)

تطرقت هذه الدراسة لموضوع دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية، حيث تم التعرض لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتعريف الجماعات المحلية في الجزائر ومصادرها المالية داخلية كانت أو خارجية، وعرض مكونات النظام الجبائي المحلي، والدراسة الميدانية لمدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل بلدية تمالوس.

النتائج:

– الحصيلة الجبائية لبلدية تمالوس خلال الفترة (2018–2021) غير مستقرة فهي بين انخفاض وارتفاع، وسجلت أكبر حصيلة لها سنة 2021.

– بلدية تمالوس لا تعتمد بشكل أساسي في تمويل ميزانيتها على الموارد الجبائية، فنسبة تغطيتها لنفقات التسيير والنفقات الكلية نسبة ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة، حيث كانت أعلى لها هي: 9,90% و7,34% على التوالي، مما يدل على أن الجباية المحلية لا تساهم بشكل كبير في تمويل بلدية تمالوس وهي تعتمد بشكل كبير في تمويل ميزانيتها على إعانات الدولة.

– ضعف نسبة مساهمة الموارد الجبائية المحصلة كليا لفائدة بلدية تمالوس خلال الفترة (2018–2021) كالرسم العقاري ورسم التطهير ورسم الحفلات والأفراح.

– هناك ضرائب ورسوم لم تحصل من طرف مصالح بلدية تمالوس ومصالح الضرائب خلال فترة الدراسة، كرسم الإقامة والرسم الخاص بالإعلانات والرسم على تعبئة الدفع المسبق والرسوم البيئية، والضريبة على الأملاك وذلك إما بسبب الإهمال أو التقصير، أو أنها تم توجيهها إلى حساب تحصيل خاص كالرسم على السكن.

التوصيات:

– ضرورة منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية في سن وتحديد الضرائب والرسوم الواجب تحصيلها في إقليم البلدية والتي تزيد في مواردها المالية وإعطاء حرية أوسع لها، وذلك بمراعاة خصوصيات الإقليم والنشاط الاقتصادي المناسب له.

– ترقية الجباية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق توازن مالي متكامل ومستمر.

– على المشرع العمل على زيادة نسب اقتطاع بعض الضرائب والرسوم وإعادة النظر في الأسعار المطبقة.

– العمل على توسيع مجال الضرائب التي تعود إلى البلدية من خلال إجراء تعديلات على نسب التوزيع وتخصيص الجزء الأكبر لها.

– متابعة تنفيذ عمليات التحصيل الجبائي، ووضع أنظمة رقابة جبائية محلية من طرف الجماعات المحلية لقمع الغش ومحاربة التهرب الضريبي.

– تحسيس وتوعية المواطنين بأهمية تحصيل الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية وتفادي العزوف عن تسديد الضرائب والرسوم.

– إدراج معدلات توزيع لصالح الجماعات المحلية في بعض الضرائب التي تعود على الدولة.

– تحديد إجراءات للتنسيق بين عمال الضرائب والأعوان المؤهلين للجماعات المحلية في تحديد الوعاء وإجراءات التحصيل والمنازعات والتعاون فيما بينهم.

– فرض وتنظيم عملية إحصاء سنوي لكافة المكلفين وكذلك على النشاطات والأملاك العقارية.

– لا بد من اختيار الموظفين وعلى رأسهم الرؤساء والأمناء العاملون للمجالس المحلية على أساس الكفاءة المهنية والخلقية.

– تكوين هيئة مختصة بعمليات متابعة التحصيل الجبائي للجماعات المحلية، واجراء تكوين لهم من فترة لأخرى لموافاتهم بمختلف المعلومات والتطورات الجبائية وتحسين كفاءتهم المهنية.

– توسيع عمليات الرقابة الجبائية وتشديد العقوبات على المكلفين الذين يرفضون دفع الضرائب.

– تزويد مصالح الضرائب بنظام رقمنة، وربطه بمصالح الجمارك والبنوك ومختلف المؤسسات المالية والجماعات المحلية لتحسين الموارد المالية للبلديات.

– تدعيم الاستثمار المحلي، وهذا بجذب المستثمرين قصد الاستثمار في إقليم الجماعة المحلية، وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة لا سيما في المجال السياحي من جهة والمساهمة في خلق مناصب الشغل.

– الاهتمام أكثر ببعض الضرائب والرسوم المهملة لتحسين مردوديتها.

6. المراجع

1.6. المراجع باللغة العربية

بابا، عبد القادر ومكي، عمارية (2016). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية مستغانم. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 3*(2)، 257-278.

بريق، عمار وبن زغبي، حنان (2018). الموارد المالية للجماعات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 4*(1)، 241-262.

بلجيلالي، أحمد (2010). *إشكالية عجز ميزانية البلديات: دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار، سيدي علي ملال، قرطوفة بولاية تلمسان* (رسالة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان) متاحة على الموقع: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/435/1/Beldjilali-ahmed.mag.pdf

بلواضح، الجيلاني (2016). فعالية نظام الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2007- 2014. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-، 32*(2)، 250-266.

بن خزناجي، أمينة وقايدي، بومدين (2020). الجباية المحلية ودرها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة تحليلية لميزانية بلدية برج بوعريريج (2014-2018). *مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، 3*(1)، 17-35.

بن الشيخ، توفيق ولعفيفي، الدراجي (2018). الجباية المحلية والتنمية المحلية للبلديات في الجزائر. *مجلة افاق علوم الادرة والاقتصاد، 2*(2)، 54-74.

بن قري، إلياس وزرزار، العياشي (2020). مساهمة الجباية المحلية في تغطية العجز المالي للجماعات المحلية – دراسة ميزانية بلدية برج الغدير لسنة 2018. *دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12*(4)، 92-102.

تياب، نادية (2010). مدى وجود لامركزية إدارية في الجزائر. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 1*(2)، 19-38.

جلالي، الحبيب (2022). مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر: دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان للفترة (2015-2017). *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12*(1)، 347-364.

خنفري، خيضر (2011). *تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق* (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3) متاحة على الموقع: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11386/1/KHENFRI_KHIDER.PDF.pdf

ريغي، أسماء وزيتوني، كمال (2022). سبل تفعيل مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة حالة البلديات الكبرى لولاية برج بوعريريج خلال الفترة (2015-2018. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، 9*(1)، 963-982.

سالمي، رشيد ورقي، نذيرة (2017). أثر الجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية المدية (2010-2014). *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 2*(3)، 103-113.

سبتي، وسيلة وحجاب، عيسى ورداس، مسعودة (2019). الموارد المالية للجماعات المحلية، مصادرها وسبل تعبئتها. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 8*(1)، 200-219.

شطيبي، زينب (2016). الجباية المحلية للبلدية. *بحوث، 9*(1)، 171-196.

شنوف، عبد الحليم (2014). الجباية المحلية ودروها في تمويل التنمية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 5*(2)، 66-87.

صابور، سعاد وبن ساعد عبد الرحمان (2018). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية دراية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 21*(2)، 141-159.

صياف، عصام (2018). *أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر* (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1) متاحة على الموقع: http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/79

العامري، عبد الفتاح (2007). *نظرية الضريبة*. عمان: دار وائل للنشر.

قانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية (2011). https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2011/A2011037.pdf?znjo=37

قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية (2012). https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012012.pdf?znjo=12

لحول، كمال (2017). اشكالية تعبئة الموارد المالية للبلدية بين الواقع وسبل التفعيل. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 7*(1)، 187-204.

لعرج مجاهد، نسيمة ومجدوب، خيرة وقادة علي، حنان (2014). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة تحليلية لبلدية عين فزة- تلمسان. *مجلة دراسات جبائية، 3*(1)، 99-120.

مداني، جميلة (2002). *أهمية الضرائب المحلية في تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية الدار البيضاء* (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3) متاحة على الموقع: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/4576

مرغاد، لخضر (2005). الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية، 5*(7)، 229-242.

معمر، حمدي (2018). إصلاح المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات. *مجلة الاقتصاد والمالية، 4*(2)، 84-94.

2.6 المراجع باللغة الاجنبية

Safir, M. & Chachoua, A. (2022). Le rôle de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivités locales : étude de cas sur un échantillon des communes de la wilaya de bouira. *Recherches économiques et managériales, 16*(1), 95-116.